



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/44/547
S/20860
21 September 1989
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH

UN LIBRARY

SEP 22 1989
MAGAZINE COLLECTION
UN/SA **الأمن**



الجمعية العامة

مجلس الامن
السنة الرابعة والأربعون

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والأربعون
البند ٣٩ من جدول الاعمال المؤقت*
قضية فلسطين

رسالة مؤرخة في ٢١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٩ موجهة الى
الامين العام من رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب
الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

أود ، بومفي رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير
القابلة للتصرف ، أن أسترعى انتباحكم على وجه الشدة الى خطورة الحالة في الاراضي
الفلسطينية المحتلة والى التعميد الجديد للقمع الذي تمارسه اسرائيل ، السلطة
القائمة بالاحتلال ، على الفلسطينيين في تلك الاراضي .

وتفيد آخر الارقام التي نشرها مشروع قاعدة البيانات عن حقوق الانسان للشعب
الفلسطيني أن مجموع الفلسطينيين الذين قتلتهم القوات الاسرائيلية منذ بداية
"الانتفاضة" بلغ في اواسط آب/اغسطس ٧١٤ قتيلاً . وجاء في صحيفة يديعوت أحرونوت في ٩
ايلول/سبتمبر أن وزير الدفاع الاسرائيلي خفف مرة أخرى صرامة القواعد التي تسمح
للجيش باطلاق النار على الفلسطينيين المشتبه فيهم ، وأن عدد الضحايا قد ارتفع .
وورد في هارتس ، أن ٦٠ فلسطينياً قتلوا بالرصاص خلال شهري تموز/يوليه وآب/اغسطس
فقط . وأفاد المصدر نفسه في ٢٧ تموز/يوليه أن ٢٠ في المائة من الفلسطينيين الذين
قتلوا أثناء "الانتفاضة" أطفال تقل سنه عن ١٦ سنة ، منهم ٢١ قتيلاً تقل سنه عن ١٢
سنة .

* A/44/150

واستمرت اسرائيل أيضا في اللجوء إلى تدابير وحشية أخرى سعياً إلى قمع الانتفاضة . وأفادت واشنطن بوست في 11 أيلول/سبتمبر أن اسرائيل تقوم بتوصي عتقل أنصار ٣ الواقع في صحراء النقب ، ليتسع لـ ١٣٠٠ سجين إضافي ، وذلك نظراً لارتفاع عدد الفلسطينيين الذين يعتقلهم الجيش . وصرح ناطق باسم الجيش أن عدد المحتجزين الفلسطينيين يصل حالياً إلى ٨٦٠٠ بينما فيهم ٤٠٠ سجين في معتقل أنصار ٣ ، أي بزيادة ٧٥ في المائة منذ شباط/فبراير الماضي . وأفادت نيويورك تايمز في ١٧ أيلول/سبتمبر أن أكثر من ٤٠٠ فلسطيني دخلوا السجن لفترة ما ، وأن معظم المحتجزين يقضون عقوبات اعتقال "اداري" دون تهم أومحاكمات رسمية . وقد ارتفع متوسط مدة الاعتقال من ستة أشهر إلى سنة . وأفاد المصدر نفسه أن الجيش دمر خلال الـ ٣٠ شهراً الأخيرة المئات من منازل الفلسطينيين . وفي ٢٧ آب/أغسطس أبعدت السلطات العسكرية الاسرائيلية إلى لبنان أربعة فلسطينيين من الأراضي المحتلة وفلسطينياً آخر إلى فرنسا ، مستخفة بقرارات مجلس الأمن .

وإن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتمرد ، إذ تشعر بعميق القلق للخطورة البالغة التي يكتسيها هذا العدد المتزايد من حالات القمع ، ولعدد الضحايا المتزايد ، فإنها تود الاحتجاج ، كأقوى ما يكون الاحتجاج ، على السياسات والممارسات القمعية التي تنتهجها اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، والتي تتعارض تماماً مع الالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب اتفاقية جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب ، والعديد من قرارات مجلس الأمن . وترى اللجنة أن الأمر يحتم على المجلس اتخاذ تدابير عاجلة لكتفالة حماية دولية للمدنيين الفلسطينيين ، مثلما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٣٣٣/٤٣ المؤرخ في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٩ . كما أن اللجنة سوف تقدر باللغة التقدير أي إجراء ملائم تتذمّنه ، أو تتخذه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، للتحذيد من معاناة المدنيين غير المسلمين الذين يعيشون تحت الاحتلال ، لا سيما النساء والأطفال .

وتود اللجنة أن تؤكد مرة أخرى الضرورة الملحة للتقدم نحو تسوية عادلة و شاملة لقضية فلسطين وفقاً للمبادئ التي تضمنها قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وهي مبادئ حظيت بتأييد شبه إجماعي من أعضاء المنظمة ، وتطلب منكم ومن جميع الأطراف المعنية تكثيف الجهود لتحقيق هذا الهدف الهام .

وموف أكون ممتنة لو عملتكم على توزيع نسخ هذه الرسالة بوصفة وثيقة رسمية من
وشائق الجمعية العامة ، تحت البند ٣٩ من جدول الاعمال المؤقت ، ومن وشائق مجلس
الأمن .

(توقيع) عبسة كلود دياللو
رئيسة اللجنة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير
القابلة للتصرف
